



(١٣١) (١٥٣)

العدد السابع
والثلاثون

دور المرأة العاملة في دعم الاستقرار الاقتصادي للأسرة

دراسة ميدانية في مدينة الأعظمية

م.م تبارك صباح رحومي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ جهاز الاشراف والتقييم العلمي

tabarak94sabah94@gmail.com

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المرأة العاملة في إعالة الأسرة في العراق، من خلال التعرف على طبيعة إسهامها في دعم الدخل الأسري، والكشف عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تدفعها إلى العمل، فضلاً عن تحديد أبرز التحديات التي تواجهها في التوفيق بين مسؤوليات العمل ومتطلبات الحياة الأسرية. كما تسعى الدراسة إلى تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على مشاركة المرأة العاملة في إعالة الأسرة، ولا سيما ما يتعلق بتحقيق الاستقرار الأسري وتحسين المستوى المعيشي. تم استخدام المنهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة القصدية وتكونت من (٥٠) مبحوثاً، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١. من خلال الدراسة الميدانية يتبين لنا أن للمرأة دوراً في العمل خارج المنزل من أجل الراتب الشهري وبنسبة ٩٦%.

٢. من خلال الدراسة الميدانية يتبين لنا أكثر الأسباب التي تمنع المرأة من العمل هي الأسباب الاجتماعية وبنسبة ٦٠%.

٣. تساهم المرأة في الادخار والاستثمار طويل المدى، ما يدعم الاستقرار المالي المستدام.

٤. المرأة العاملة تعد رافداً اقتصادياً مهماً يدعم التخطيط المالي للأسرة ويزيد مرونتها في مواجهة التحديات.

الكلمات المفتاحية: (المرأة العاملة، الأسرة ، الاستقرار الأسري).

The Role of Working Women in Supporting Family Economic Stability

A field study in Al-Adhamiya

Assistant teache: Tabarak Sabah Rahoumi



Ministry of Higher Education and Scientific Research / Scientific
Supervision and Evaluation Authority
tabarak94sabab94@gmail.com

Abstract:

This study aims to shed light on the role of working women in supporting family livelihoods in Iraq. It focuses on identifying the nature of their contribution to family income, revealing the economic and social factors that motivate them to work, and determining the main challenges they face in balancing work responsibilities with family life. Furthermore, the study seeks to analyze the social and economic impacts of women's participation in supporting family income, particularly concerning family stability and improving the standard of living.

The study employed a social survey method using a purposive sample, which consisted of 50 participants. Data collection focused on women's work outside the home, the factors influencing their participation, and their role in family financial management.

Key Findings

- 1.The field study showed that 96% of women work outside the home primarily to earn a monthly salary, which contributes directly to supporting family needs.
- 2.The main factor preventing women from working is social constraints, affecting 60% of respondents, highlighting the influence of cultural and societal norms on women's employment.
- 3.Working women contribute to long-term savings and investment, which supports sustainable financial stability for the family.
- 4.Working women are considered a significant economic resource, aiding in family financial planning and increasing household flexibility in facing economic challenges.

Keywords: Working women, Family, Family stability.

المبحث الأول الاطار النظري للدراسة

اولاً العناصر الاساسية للدراسة

١_ مشكلة الدراسة



في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العراق، وما رافقها من ارتفاع معدلات البطالة وتذبذب الدخل وازدياد الأعباء المعيشية، برزت مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل بوصفها عاملاً مهماً في إعالة الأسرة ودعم استقرارها الاقتصادي. ورغم هذا الدور المتنامي، ما زالت المرأة العاملة تواجه تحديات متعددة تتمثل في الضغوط الاجتماعية، وضعف الدعم المؤسسي، وعدم تكافؤ الفرص، فضلاً عن استمرار بعض التصورات التقليدية التي تقلل من أهمية إسهامها في إعالة الأسرة. وعليه، تتحدد مشكلة الدراسة في الكشف عن طبيعة إسهام المرأة العراقية العاملة في إعالة الأسرة، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في هذا الدور، والآثار المترتبة عليه في تحقيق الاستقرار الأسري.

٢_ أهمية الدراسة: تتبع أهمية هذه الدراسة من تسليطها الضوء على الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تؤديه المرأة العراقية العاملة في إعالة الأسرة، ولا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المجتمع العراقي. إذ تسهم الدراسة في إبراز حجم إسهام المرأة في دعم الدخل الأسري وتحقيق قدر من الاستقرار المعيشي، فضلاً عن الكشف عن التحديات التي تواجهها في التوفيق بين متطلبات العمل والمسؤوليات الأسرية. كما تكتسب الدراسة أهميتها من كونها توفر قاعدة معرفية يمكن الاستفادة منها في صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية الداعمة لعمل المرأة، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية دورها في الأسرة، بما يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاستقرار الأسري في العراق.

٣_ أهداف الدراسة:

١. التعرف على دور المرأة العراقية العاملة في إعالة الأسرة ودعم دخلها الاقتصادي.
٢. تحديد أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع المرأة في العراق إلى العمل والمشاركة في إعالة الأسرة.
٣. الكشف عن أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية.
٤. التعرف على اتجاهات الأسرة والمجتمع نحو عمل المرأة ودورها في الإعالة.
٥. تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في دعم السياسات والبرامج الاجتماعية المعنية بتمكين المرأة العاملة في العراق.

ثانياً - تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية.



١-الدور:

هو مجموعة السلوكيات والتوقعات والمعايير التي يفرضها المجتمع على الفرد بحكم المكانة الاجتماعية التي يشغلها، والتي تُحدد ما يُفترض أن يقوم به الفرد، وكيف يتصرف، وما هي مسؤولياته وحقوقه تجاه الآخرين. (د.احمد الخشاب ، ٢٠١٠ ، ٢٣).

ويمكن تعريفه هو نمط من الأفعال المتكررة والمنظمة التي يؤديها الفرد في إطار علاقاته الاجتماعية، استجابةً لما يحدده المجتمع من توقعات سلوكية مرتبطة بمكانته داخل البناء الاجتماعي.

2_المرأة: لغة: فلانٌ على القوم عِزَّة: دَبَّرَ أمرهم وقام بسياستهم. و. الشيء : عِزْفَانًا، وعِزْفَانًا، ومَعْرِفَةً: أدركه بحاسة من حواسه (عمر رضا كحاله ، ١٩٨٢ ، ٦٠).

والمرأة في الاصطلاح: كيان إنساني واجتماعي متكامل، تمثل أحد الركائز الأساسية في بناء المجتمع واستمراره، إذ تؤدي أدوارًا متعددة ومتداخلة داخل الأسرة والمجتمع، تشمل الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية. وتُعد المرأة عنصرًا فاعلاً في عملية التنشئة الاجتماعية، (علي عوده محمد ، ٢٠١١، ٢٢).

ويمكن تعريف المرأة العاملة : هي المرأة التي تشارك في النشاط الاقتصادي خارج أو داخل إطار الأسرة، من خلال انخراطها في سوق العمل بأجر أو بدون أجر، وتسهم بجهدا الفكري أو البدني في عملية الإنتاج والخدمات. وتؤدي المرأة العاملة دورًا مزدوجًا يتمثل في التوفيق بين مسؤولياتها المهنية ومتطلبات الحياة الأسرية، ولا سيما ما يتعلق بالرعاية والتنشئة الاجتماعية. كما تمثل مشاركتها في العمل انعكاسًا للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع، إذ تسهم في دعم الدخل الأسري، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، والمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتختلف ظروف عمل المرأة والتحديات التي تواجهها باختلاف السياقات الثقافية والاجتماعية والتشريعية، إلا أن دورها يظل محوريًا في تحقيق التوازن الاجتماعي ودفع عجلة التنمية المستدامة.

٣_الاسرة:الأسرة في اللغة:

إنَّ كلمة الأسرة مشتقة في أصلها من الأسر، والأسر في اللغة يعني القيد يقال: أسره يأسره إسرًا وإساره وإساراً قيده وأسره أخذه أسيراً قال تعالى □ نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ □، فالأسرة لون من الألوان الأسر أو القيد، إلا أنَّه أسر اختياري يسعى إليه الانسان، لأنه يجد فيه الدرع الحصين



ويتحقق من خلاله الصالح المشترك، والأسرة في عرف الناس لا تخرج عن هذا المعنى اللغوي فهي تطلق على كل جماعة بينها رباط من نوع معين (قاموس مصطلحات اللغة العربية المعاصر).
الأسرة في الاصطلاح:

وتعرف الأسرة اصطلاحاً بأنها المؤسسة التربوية الأولى التي يتلقى الإنسان فيها الأفكار والعادات والتقاليد الاجتماعية أي بمثابة الوعاء الذي تتشكل داخل شخصية الطفل، والأسرة هي المكان المناسب الذي تطرح من خلاله آراء الآباء والكبار في السن ليتلقاها ويطبّقها الصغار وعلى مرّ الأيام ينشؤون على نفس النسق تقريباً للسلوك الجمعي، وتعد الأسرة هي أول مجموعة يعيش ويتعلم أفرادها التفاعل مع الآخرين ويشعرون بالانتماء إليها (طارق كمال، ٢٠٠٥، ٣٦٤). (ومن أهم تعريفات الأسرة هي لـ (برجس ولوك) فيعرفها بأنها مجموعة من الأشخاص يرتبطون معاً برابطة الزواج والدم أو التبني ويعيشون تحت سقف واحد ويتفاعلون وفقاً لأدوار اجتماعية محددة (فيصل محمد خير الزراد، ٢٠١٢، ٢١٥).

4- **التغير الاجتماعي:** هو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي للمجتمع، بما يشمل من قيم ومعايير وعلاقات وأنماط سلوك وأدوار اجتماعية، نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ويحدث هذا التغير بصورة تدريجية أو سريعة، مقصودة أو غير مقصودة، بما ينعكس على حياة الأفراد وتنظيم المجتمع. (انتوني غدنز، ٢٠٠٥، ١٠٤).
وعليه يمكن القول بأن التغير الاجتماعي: هو عملية التحول التي تصيب البناء الاجتماعي للمجتمع، وتتبعكس بصورة مباشرة على الأسرة بوصفها الخلية الأساسية فيه، إذ تؤدي هذه التحولات إلى إعادة تشكيل أدوار أفراد الأسرة، وأنماط العلاقات داخلها، ووظائفها الاقتصادية والتربوية والاجتماعية، تبعاً للتغيرات التي تطرأ على القيم الاجتماعية والظروف الاقتصادية والثقافية عبر الزمن.

المبحث الثاني: الأبعاد والآثار الاجتماعية لعمل المرأة

أولاً: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمرأة العاملة

المرأة العاملة تمثل حجر الزاوية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي للأسرة من خلال مجموعة من الأبعاد المترابطة: الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية، والثقافية. هذه الأبعاد تعمل معاً لتقوية الأسرة وجعلها أكثر قدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

١. البعد الاقتصادي



يعد البعد الاقتصادي من أهم الأبعاد التي يبرز فيها دور المرأة العاملة. فدخل المرأة يمثل دعمًا مباشرًا ومستمرًا للاحتياجات الأسرية اليومية مثل الغذاء، الإسكان، التعليم، والرعاية الصحية. بوجود دخل المرأة، تصبح الأسرة أقل اعتمادًا على المعيل الرئيسي، ما يخفف الضغط المالي ويزيد من مرونة الأسرة في التعامل مع الأزمات الاقتصادية المفاجئة. (ندى ذبيان، ٢٠٠٩، ١٠٠). كما أن تنوع مصادر الدخل من خلال مشاركة المرأة في سوق العمل يساهم في استقرار الأسرة، لأنه يقلل من الاعتماد على مصدر واحد للدخل ويخلق أمانًا اقتصاديًا نسبيًا. هذا التنوع يسمح للأسرة بالاستثمار بشكل أفضل في المستقبل، سواء عبر الادخار أو الاستثمار في مشاريع صغيرة، وهو ما يعزز قدرة الأسرة على التخطيط المالي بعيد المدى

٢. البعد الاجتماعي

المرأة العاملة تؤثر بشكل كبير في العلاقات الأسرية وتوزيع المسؤوليات. فالعمل خارج المنزل يدفع الأسرة لإعادة ترتيب الأدوار، بحيث يتحمل كل فرد مسؤولياته بشكل متوازن. هذا يقلل العبء التقليدي على الأم أو الزوجة، ويخلق بيئة أسرية أكثر تعاونًا وتماسكًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة المرأة في العمل تمنحها قدرة أكبر على اتخاذ القرارات داخل الأسرة، ولا سيما في ما يتعلق بالموارد المالية، النفقات، والخطط المستقبلية. هذا يعزز من مكانة المرأة داخل الأسرة، ويزيد من احترام أفراد الأسرة لها، مما ينعكس إيجابًا على الاستقرار الاجتماعي والنفسي للأسرة. (بهاء الدين خليل تركية، ٢٠١٤، ١٠٧).

٣. البعد النفسي والعاطفي

تعمل مشاركة المرأة في العمل على تعزيز الاستقلالية والثقة بالنفس لديها، مما ينعكس إيجابًا على التوازن النفسي للأسرة. المرأة التي تشعر بالقيمة والإنتاجية داخل المجتمع تكون أكثر قدرة على التعامل مع الضغوط الأسرية، وتقديم الدعم العاطفي والمعنوي لأفراد الأسرة، بما يساهم في تقوية روابط الأسرة الداخلية. كما أن شعور المرأة بالتمكين الاقتصادي يقلل من النزاعات المتعلقة بالموارد المالية، وهو عامل مهم في تحقيق الاستقرار الأسري والنفسي والاجتماعي. (إبراهيم عبدالله ناصر، ٢٠١١، ٩٣).

٤. البعد الثقافي والتنموي

مشاركة المرأة في سوق العمل تُعتبر عامل تنمية أساسية، ليس فقط على مستوى الأسرة، بل على مستوى المجتمع ككل. إذ يؤدي عمل المرأة إلى تعليم الأبناء قيمة العمل والاعتماد على الذات، ونقل



نموذج إيجابي عن المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة. كما أن هذا البعد يعكس تحولات ثقافية تدريجية في المجتمع، حيث يتم تغيير النظرة التقليدية التي تقلل من دور المرأة، ويُعترف بأهميتها في بناء الأسرة والمجتمع، وهو ما يساهم بشكل غير مباشر في تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد للأسرة. (عبدالله الرشدان ، ١١٥، ٢٠٠٨)

ثانياً: وظائف المرأة العاملة

تلعب المرأة العاملة دوراً حيوياً وشاملاً في دعم الأسرة والمجتمع، حيث تتجاوز مساهمتها في حدود العمل التقليدي لتشمل جوانب اقتصادية واجتماعية ونفسية وثقافية مترابطة. على المستوى الاقتصادي، فإن المرأة العاملة تضيف قيمة كبيرة للأسرة من خلال الدخل الذي توفره، إذ يسهم هذا الدخل في تغطية الاحتياجات الأساسية كالطعام والسكن والتعليم والرعاية الصحية، ويقلل من الاعتماد الكلي على المعيل الرئيسي. وبفضل هذا الدخل المستقل، تتمكن الأسرة من تنويع مصادرها المالية، مما يزيد من مرونتها في مواجهة التحديات الاقتصادية والأزمات الطارئة، ويساعد على الادخار والاستثمار في المستقبل، سواء عبر تعليم الأبناء أو المشاريع المنزلية الصغيرة، وهو ما يعزز الاستقرار المالي طويل المدى. كما يمنح هذا الاستقلال المالي المرأة القدرة على المشاركة بشكل أكبر في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بالنفقات والتخطيط المالي، مما يجعل الأسرة أكثر تنظيماً واستقراراً (عطية صقر، ٢٣٢، ٢٠٠٤). من الجانب الاجتماعي، فإن المرأة العاملة تعزز التماسك الأسري والمجتمعي من خلال توزيع المسؤوليات بشكل أفضل داخل المنزل، والمشاركة الفاعلة في القرارات التي تؤثر على الأسرة، سواء المالية أو التربوية أو الاجتماعية. كما تقوم بنقل القيم والعادات والتقاليد لأبنائها، وتعليمهم المهارات الاجتماعية والسلوكيات الصحيحة، ما يضمن إعداد جيل واعٍ قادر على التكيف مع المجتمع. وبالإضافة إلى دورها داخل الأسرة، فإن مشاركتها في المجتمع من خلال العمل أو الأنشطة التطوعية تعزز من شبكة العلاقات الاجتماعية وتزيد من التفاعل بين الأسرة والمجتمع، ما يخلق بيئة داعمة ومستقرة (هدى محمد ياسين ، ١٤٠، ٢٠٠٢).

فيما يتعلق بالبعد النفسي والعاطفي، تلعب المرأة العاملة دوراً كبيراً في دعم الأسرة نفسياً، فهي تقدم الرعاية العاطفية للأبناء وتخفف الضغوط الأسرية وتساعد في إدارة الصراعات الداخلية، مما يسهم في استقرار الأسرة الاجتماعي والنفسي. المرأة التي تشعر بالتمكين الاقتصادي والثقة بنفسها تعكس هذا الإحساس الإيجابي على أفراد الأسرة، ما يرفع من الروح المعنوية ويعزز شعور الأبناء بالأمان والدعم (علي عبدالواحد ، ١٤٤، ١٩٥٦).



أما البعد الثقافي والتربوي، فتتمثل وظيفة المرأة في نقل المعارف والقيم والتقاليد الاجتماعية للأجيال الجديدة، وتعليم الأبناء السلوكيات الصحيحة، وتحفيزهم على الاعتماد على الذات والمشاركة الفاعلة في المجتمع. كما تساهم في ترسيخ مفهوم التعليم والعمل كقيمة أساسية داخل الأسرة، وترتبط بين المعرفة النظرية والمهارات العملية اللازمة للحياة (الهام عفيفي، ١٥٩، ١٩٧٧)

باختصار، تعتبر المرأة العاملة عنصراً أساسياً في استقرار الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والثقافي، حيث يضمن دخلها المالي تلبية الاحتياجات الأساسية ويزيد من مرونة الأسرة، ويعزز دورها الاجتماعي والثقافي في تربية الأبناء ونقل القيم، ويقدم دعماً نفسياً وعاطفياً للأسرة. هذه الوظائف جميعها متشابكة ومتكاملة، مما يجعل المرأة العاملة محركاً رئيسياً لتحقيق الاستقرار الأسري وتنمية المجتمع بشكل عام، ويبرر الحاجة إلى سياسات ودعم مؤسسي لتسهيل مشاركتها في سوق العمل وضمان قدرتها على التوازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه المرأة العاملة

تلعب المرأة العاملة دوراً محورياً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي للأسرة، ويظهر ذلك بشكل مباشر من خلال زيادة الدخل الأسري، حيث يتيح دخل المرأة تغطية الاحتياجات اليومية الأساسية مثل الغذاء، السكن، الملابس، التعليم، والرعاية الصحية. هذا الدخل الإضافي يقلل من الاعتماد الكامل على المعيل الأساسي سواء كان الزوج أو أحد الوالدين، ويخلق نوعاً من الأمان المالي المستمر، مما يساعد الأسرة على مواجهة التحديات الاقتصادية الطارئة، مثل فقدان أحد المعيلين لوظيفته أو ارتفاع تكاليف المعيشة. وبذلك يصبح دخل المرأة عاملاً أساسياً في تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد للأسرة، حيث يساهم في حماية الأسرة من الصدمات المالية غير المتوقعة (اميرة عبد المنعم بسيوني، ٦٢، ١٩٦٤).

إضافة إلى دعم الاستقرار المالي اليومي، فإن المرأة العاملة تساهم في تحقيق التوازن المالي طويل المدى للأسرة من خلال الادخار والاستثمار. فعندما يتوافر دخل إضافي للمرأة، يمكن للأسرة ادخار جزء منه لتغطية الاحتياجات المستقبلية مثل تعليم الأبناء، شراء مسكن، أو الاستثمار في مشاريع صغيرة ومنزلية، وهو ما يعزز من الأمن المالي للأسرة ويزيد من قدرتها على التخطيط المالي بعيد المدى. هذا الادخار والتحكم المالي يجعل الأسرة أكثر قدرة على مواجهة أي تغييرات اقتصادية مفاجئة، كما يساعد على تخفيف الضغوط المالية في فترات الأزمات (سناء الخولي، ١٩٨٤، ١٤٧). وتلعب المرأة العاملة أيضاً دوراً في تنويع مصادر الدخل الأسري، وهو أمر أساسي لتحقيق



استقرار مالي مستدام. فالاعتماد على مصدر دخل واحد قد يجعل الأسرة عرضة لمخاطر مالية كبيرة، مثل فقدان الوظيفة أو انخفاض الدخل. لكن بوجود دخل المرأة، تصبح الأسرة أقل عرضة لهذه المخاطر، مما يتيح لها مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة بثقة أكبر. هذا التنوع يزيد من قدرة الأسرة على الاستمرار في مستويات معيشية مستقرة ويعزز من قدرة أفرادها على التخطيط للمستقبل بشكل أفضل فإن مشاركة المرأة في سوق العمل تعزز من قدرتها على اتخاذ القرارات الاقتصادية داخل الأسرة، وهو أمر بالغ الأهمية في إدارة الموارد المالية. المرأة التي تشارك في العمل ولديها دخل مستقل غالباً ما تكون أكثر قدرة على المساهمة في وضع الميزانية الأسرية، تحديد أولويات الإنفاق، وتوزيع الموارد بطريقة تضمن تلبية جميع الاحتياجات الأساسية. هذه المشاركة الاقتصادية تجعل الأسرة أكثر تنظيماً ومرونة، وتساعد على تحقيق استقرار مالي مستدام (معن خليل عمر ، ٢٠٠٠، ٢٢٣).

يمكن القول إن المرأة العاملة تسهم أيضاً في تطوير المهارات الاقتصادية للأبناء، من خلال تعليمهم مبادئ التوفير والادخار وإدارة الأموال. هذه المهارات المبكرة تساعد الأبناء على التعامل مع الموارد المالية بوعي وكفاءة عند بلوغهم مرحلة الاعتماد على الذات، ما يعزز من استقرار الأسرة الاقتصادي على المدى الطويل.

يمكن القول إن المرأة العاملة تعتبر دعامة أساسية للاستقرار الاقتصادي للأسرة. فهي من خلال دخلها المالي، وتنوع مصادر الدخل، والادخار والاستثمار، والمشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، تجعل الأسرة أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق استقرار مالي مستدام. وتوضح الدراسات الأكاديمية أن دعم مشاركة المرأة في سوق العمل لا يعزز فقط الاقتصاد الأسري المباشر، بل يسهم في خلق بيئة مالية مستقرة تساعد الأسرة على التخطيط للمستقبل وتحقيق رفاهية مستدامة

التحديات التي تواجه المرأة العاملة في المجتمع العراقي

تواجه المرأة العراقية العاملة مجموعة من التحديات البنوية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة في قدرتها على الإسهام في إعالة الأسرة وتحقيق الاستقرار الأسري. وتأتي هذه التحديات في سياق عام يتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي والتحول الاجتماعي التي شهدتها المجتمع العراقي خلال العقود الأخيرة.



في مقدمة هذه التحديات يبرز التحدي الاقتصادي، المتمثل في تدني مستويات الأجور وعدم استقرار فرص العمل، ولا سيما في القطاع الخاص، فضلاً عن محدودية فرص العمل اللائق للنساء مقارنة بالرجال. ويؤدي ذلك إلى ضعف القدرة الشرائية للمرأة العاملة، مما يقلل من فاعلية دورها في دعم الدخل الأسري، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد الأعباء الاقتصادية على الأسرة العراقية.

كما تواجه المرأة العاملة تحدي ازدواجية الأدوار، حيث تضطلع بمسؤوليات متعددة تشمل العمل خارج المنزل، إلى جانب أداء الأدوار التقليدية داخل الأسرة مثل رعاية الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية والاهتمام بكبار السن. وتزداد حدة هذا التحدي في ظل ضعف ثقافة تقاسم الأدوار داخل الأسرة، مما يفرض على المرأة أعباء إضافية تؤثر في صحتها الجسدية والنفسية، وتحد من قدرتها على الاستمرار في العمل بكفاءة (وزارة التخطيط العراقية، ٢٠٢١). وتُعد التحديات الاجتماعية والثقافية من أبرز المعوقات التي تواجه المرأة العاملة في العراق، إذ لا تزال بعض القيم والتقاليد الاجتماعية تنظر إلى إعالة الأسرة على أنها مسؤولية الرجل بالدرجة الأولى، في حين يُنظر إلى عمل المرأة بوصفه دوراً ثانوياً أو تكميلياً. وتسهم هذه التصورات في التقليل من أهمية إسهام المرأة الاقتصادي، وتعرضها أحياناً لضغوط عائلية أو مجتمعية تحد من استقلالها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل والمشاركة المالية. إضافة إلى ذلك، تعاني المرأة العاملة من ضعف الدعم المؤسسي والتشريعي، حيث تقتصر العديد من مؤسسات العمل إلى سياسات داعمة لاحتياجات المرأة، مثل ساعات العمل المرنة، وإجازات الأمومة المدفوعة، وتوفير حضانات للأطفال في أماكن العمل. ويؤدي هذا النقص في الدعم إلى صعوبة التوفيق بين متطلبات العمل والحياة الأسرية، وقد يدفع بعض النساء إلى الانسحاب من سوق العمل أو التقليل من طموحاتهن المهنية. ولا يمكن إغفال التمييز القائم على النوع الاجتماعي في سوق العمل، الذي يتمثل في فجوة الأجور بين الجنسين، وضعف فرص الترقية، وقلة تمثيل المرأة في المناصب القيادية. ويؤدي هذا التمييز إلى الحد من تطور المرأة المهني وقدرتها على تحسين وضعها الاقتصادي، مما ينعكس سلباً على مستوى إسهامها في إعالة الأسرة (علي عبد الحسين حسن، ٢٠١٨، ٣٢).

وتتداخل هذه التحديات جميعها لتنتج ضغوطاً نفسية واجتماعية متزايدة على المرأة العاملة، تتمثل في الشعور بالإجهاد والتوتر والقلق المستمر، فضلاً عن الإحساس بالتقصير تجاه الأسرة أو العمل. وقد



تؤثر هذه الضغوط في جودة العلاقات الأسرية واستقرارها، مما يجعل قضية دعم المرأة العاملة جزءاً أساسياً من قضايا التنمية الاجتماعية في العراق.

المبحث الرابع: الإطار الميداني للدراسة

أولاً : منهج المسح الاجتماعي

يعرف المسح الاجتماعي بأنه المناهج الوصفية التي تقم على جمع وتحليل البيانات عن فريق الأدوات ومنها المقابلة واستمارة الاستبيان والملاحظة لغرض الحصول على المعلومات من العدد كبير المعنيين بالظاهرة المدروسة (إبراهيم ابراش ، ٢٠٠٨ ، ١٥٢).

ثانياً : الأدوات المستخدمة:

الاستبانة : وهي الأداة الأكثر شيوعاً واستخداماً في العلوم الانسانية التي تهدف الى الحصول على المعلومات المطلوبة من المبحوثين بصورة مباشرة (محمود احمد أبو سمر واخرون ، ٢٠١٩ ، ٨٣) وهي تضم مجموعة من الاسئلة تدور حول موضوع معين يتم ارسالها الى المبحوثين بطريقة معينة ليجيبوا عنها انها محددة من الفقرات والاسئلة تهدف الى جمع البيانات والتوصل الى حقائق معينة من افراد الدراسة وتوجب على الباحث عند بدأ بناء الاستمارة الاستبيان (شيماء صبحي القياس ، ٢٠٠٧ ، ١٣).

ثالثاً : مجالات البحث

١-المجال البشري : على عينة من مجموع ٥٠ مبحوثاً: اختير حجم العينة البالغ (٥٠) مفردة لكونه حجماً مناسباً لإجراء دراسة ميدانية ذات طابع وصفي-تحليلي، إذ يتيح هذا العدد إمكانية الحصول على بيانات كافية تعكس اتجاهات وآراء أفراد المجتمع المبحوث، وفي الوقت نفسه ينسجم مع طبيعة البحث وأهدافه وإمكاناته الزمنية والميدانية. كما يُعد هذا الحجم مقبولاً في الدراسات الاجتماعية التي تعتمد على الاستبيان، خاصة عندما يكون مجتمع البحث محدداً جغرافياً كما هو الحال في مدينة الأعظمية

٢-المجال المكاني : محافظة بغداد (مدينة الأعظمية).

٣-المجال الزمني : استغرقت فترة الدراسة من ٢٠٢٥/٢/٣ إلى ٢٠٢٥/١١/١٠

رابعا : نوع العينة :استخدمنا العينة القصدية

المبحث الخامس :تحليل بيانات الدراسة

١- العمر



جدول رقم (١) يبين عمر المبحوثين

ت	العمر	التكرارات	النسبة المئوية
1	25-18	15	30%
2	33-26	10	20%
3	41-34	8	16%
4	49-42	12	24%
5	57-50	5	10 %
المجموع		50	100%

يبين لنا جدول رقم (١) ان الفئة كان اعمارهم هي من ٢٥-١٨ بنسبة ٣٠% فغي حين تأتي بالمرتبة الثانية وبنسبة ٢٤% بين تتراوح اعمارهم ٤٢_٤٩ في حين جاءت المرتبة الثالثة من ٢٦-٣٣ بنسبة ٢٠%، في حين جاءت المرتبة الرابعة وبنسبة ١٦% تتراوح اعمارهم بين ٣٤_٤١ ، في حين جاءت المرتبة الخامسة وبنسبة ١٠% من الذين يتراوح اعمارهم بين ٥٠_٥٧. نستنتج من ذلك ان اغلب الافراد العينة من فئات الشابة

٢- الحالة الزوجية

جدول رقم (٢) يبين الحالة الزوجية

ت	الحالة	التكرارات	النسبة المئوية
1	متزوج/ متزوجة	20	40%
2	اعزب/ عذباء	23	46%
3	منفصل/ منفصلة	3	6%
4	ارمل/ ارملة	4	8%
المجموع		50	100%

يبين لما جدول رقم (٢) ان المرتبة الاولى اعزب الفئة الأكثر بنسبة ٤٦% تليها فئة المتزوجين في المرتبة الثانية بنسبة ٤٠% والثالثة ٨% للأرامل تليها فئة المنفصلين بنسبة ٦% هذا ما يبين ان اغلب افراد العينة من أعزب والمتزوجين

٣- المستوى التعليمي

جدول رقم (٣) يبين المستوى التعليمي للمبحوثين

ت	المستوى العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
---	----------------	-----------	----------------



1	امي	0	0%
2	ابتدائي	1	2%
3	متوسطة	4	8%
4	اعدادي	14	28%
5	بكالوريوس	30	60%
6	دراسات عليا	1	2%
المجموع		50	100%

يبين جدول رقم (٣) جان ان المرتبة الاولى ٦٠% من حملة شهادة البكالوريوس وجاء في المرتبة الثانية ٢٨% مستوى العلمي الاعدادي وجاء في المرتبة الثالثة المتوسطة بنسبة ٨% وجاء في المرتبة الرابعة الابتدائي مناصفة مع حملة الشهادات العليا بنسبة ٢% لكل منهما وجاء الأمي بالمرتبة الاخيرة .

٤- الوضع المعاشي

جدول رقم (٤) يبين الوضع المعاشي

ت	الوضع المعاشي	التكرارات	النسبة المئوية
1	يكفي	30	60%
2	لا يكفي	8	16%
3	يكفي ويزيد	12	24%
المجموع		50	100%

تعكس البيانات حالة من الاستقرار الاقتصادي العام لدى عينة الدراسة، حيث تشكل الفئات التي تتمتع بدخل "يكفي" أو "يكفي ويزيد" النسبة الساحقة بواقع ٨٤%، مما يشير إلى أن الغالبية تعيش ضمن مستويات معيشية مطمئنة تتيح لها تلبية احتياجاتها الأساسية والرفاهية. هذا التمرکز القوي حول فئة "يكفي" بنسبة ٦٠% يبرز وجود توازن مادي يقلل من حدة العوز، في حين تبقى فئة "لا يكفي" بنسبة ١٦% هي الشريحة المحدودة التي تواجه ضغوطاً معاشية، مما يستنتج منه أن الوضع المادي العام للعينة يعد محفزاً لاستقرار الاجتماعي وداعماً للقرارات المهنية والتعليمية.

٥- المهنة

جدول رقم (٥) يبين المهنة



ت	المهنة	التكرارات	النسبة المئوية
١٢	موظفة	٣٠	٦٠%
	عاملة	٢٠	٤٠%

المجموع	50	100%
---------	----	------

تعكس البيانات حالة من الاستقرار الوظيفي والمادي لدى عينة الدراسة البالغة ٥٠ فرداً؛ فمن الناحية المهنية، تشغل الوظيفة الحكومية أو المكتبية الحيز الأكبر بنسبة ٦٠٪، تليها فئة العاملات بنسبة ٤٠٪. وينسجم هذا التوزيع مع الواقع المعاشي، حيث يظهر أن الغالبية العظمى (٨٤٪) يتمتعون بدخل "يكفي" أو "يكفي ويزيد"، بينما تعاني فئة محدودة جداً (١٦٪) من عدم كفاية الدخل. ويستنتج من هذا الدمج أن العمل بمختلف أشكاله ساهم في تحقيق الأمان المادي للعينة، مما يعزز من مكانتهم الاجتماعية واستقرارهم الأسري.

٦- ما الدوافع الرئيسية لعملك

جدول رقم (٦) يوضح الدافع الرئيسي لعملك

ت	الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١.	الحاجة الاقتصادية	٢٥	٥٠%
٢.	تحقيق استقلال المادي	١٥	٣٠%
٣.	استغلال المؤهل العلمي	١٠	٢٠%
	المجموع	٥٠	١٠٠%



تُبين نتائج الجدول أن الحاجة الاقتصادية جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٥٠%، وهي أعلى نسبة، مما يدل على أن العامل الاقتصادي يُعد الدافع الرئيس لعمل المرأة، حيث تسعى غالبية النساء العاملات إلى دعم دخل الأسرة ومواجهة متطلبات المعيشة. في حين جاءت تحقيق الاستقلال المادي بنسبة ٣٠%، وهو ما يشير إلى رغبة المرأة في الاعتماد على الذات وتعزيز دورها الاقتصادي داخل الأسرة، أما استغلال المؤهل العلمي فقد حصل على نسبة ٢٠%، مما يعكس وجود اهتمام بالعمل المهني، إلا أنه أقل مقارنة بالدوافع الاقتصادية. يمكن الاستنتاج أن الدافع الاقتصادي، وبخاصة الحاجة الاقتصادية، هو العامل الأكثر تأثيراً في خروج المرأة إلى سوق العمل، وأن عمل المرأة يمثل عنصراً أساسياً في دعم الاستقرار الاقتصادي للأسرة.

٧- هل حصلتِ على موافقة أسرتك لممارسة العمل:

جدول رقم (٧) الحصول على العمل بموافقة الأسرة

ت	الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١.	نعم	٣٢	٦٤%
٢.	لا	١٨	٣٦%
المجموع		٥٠	١٠٠%

تُظهر النتائج اتجاهاً عاماً نحو القبول الاجتماعي للعمل، إذ حصلت الأغلبية العظمى (٦٤%) على دعم الأسرة، مما يعكس تحولاً إيجابياً في الوعي المجتمعي نحو التمكين المهني. ورغم هذه الهيمنة لتيار الموافقة، إلا أن وجود نسبة ٣٦% من المعارضين يشير إلى استمرار وجود بعض الرواسب التقليدية أو العوائق الأسرية التي لا تزال تؤثر على قرارات ثلث العينة تقريباً، مما يجعل الأسرة عاملاً محكماً في تحديد المسار الوظيفي للفرد في البيئة المبحوثة.

٨- هل عمل المرأة براتب شهري يساعد على قضاء الحاجات الأساسية

جدول رقم (٨) يبين عمل المرأة براتب شهري يساعد على قضاء الحاجات الأساسية

ت	الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية
---	---------	-----------	----------------



90%	40	نعم	1
10%	10	لا	2

100%	50	المجموع
------	----	---------

يبين لنا جدول (٨) ان نسبة ٩٠% النسبة الأكثر من مجموع وحدات العينة اكدوا على عمل المرأة براتب شهري يساعد على قضاء الحاجات الأساسية في حين أن هناك نسبة ١٠% من أجابوا أن عمل المرأة براتب شهري لا يساعد على قضاء الحاجات الأساسية.

٩- ما نسبة مساهمتك في الدخل الاسري ؟

جدول (٩) يبين المساهمة في الدخل الأسري

ت	الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١.	اقل من ٢٥%	٤	٨%
٢.	٢٥ _ ٥٠%	١١	٢٢%
٣.	٥٠ _ ٧٥%	١٥	٣٠%
٤.	أكثر من ٧٥%	٢٠	٤٠%
المجموع		٥٠	١٠٠%

تُظهر نتائج الجدول أن مساهمة المرأة العاملة في الدخل الأسري مرتفعة، إذ إن أغلب النساء يسهمن بنسبة تفوق ٥٠% من دخل الأسرة، ولاسيما فئة ٧٥% فأكثر، مما يدل على الدور الاقتصادي المهم الذي تؤديه المرأة العاملة في دعم واستقرار الأسرة.

١٠- الأسباب تمنع المرأة من العمل

جدول رقم (١٠) يبين الأسباب التي تمنع المرأة من العمل

ت	الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية
1	أسباب اجتماعية	30	60%
2	أسباب زوجية	15	30%
3	أسباب اقتصادية	5	10%
المجموع		50	100%



يبين لنا جدول (١٠) ان نسبة ٦٠% من اجابوا أسباب اجتماعية، في حين ان نسبة ٣٠% من الذين اجابوا أسباب زوجية، في حين ان نسبة ١٠% من الذين اجابوا أسباب اقتصادية. وهذا ما يبين أن الأسباب الاجتماعية هي الأقوى التي تمنع عمل المرأة بحكم وجود التقاليد والعادات والتي تصبح معوقاً كبيراً امام المرأة.

١١- هل للمرأة حق في العمل مثل الزوج :

جدول رقم (١١) يبين للمرأة حق في العمل مثل الزوج

ت	الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية
1	نعم	33	66%
2	لا	17	34%
المجموع		50	100%

توضح نتائج الجدول أن غالبية أفراد العينة، وبنسبة (٦٦%)، يؤيدون حق المرأة في العمل على قدم المساواة مع الزوج، وهو ما يعكس تحولاً ملحوظاً في الوعي الاجتماعي تجاه أدوار المرأة، ويشير إلى تزايد القبول الاجتماعي بمشاركة المرأة في سوق العمل بوصفها حقاً مشروعاً وليس مجرد خيار ثانوي. في المقابل، ما تزال نسبة ليست بالقليلة (٣٤%) تعارض هذا الحق، وهو ما يدل على استمرار بعض القيم والتصورات التقليدية التي تحصر دور المرأة في الإطار الأسري، أو تنظر إلى عملها باعتباره منافساً لدور الرجل أو مهدداً لاستقرار الأسرة.

نستنتج من هذه النتائج حالة من التباين في الاتجاهات الاجتماعية تجاه عمل المرأة، إذ يظهر ميل عام داعم لمبدأ المساواة في حق العمل، يقابله استمرار لتيار محافظ يتمسك بالأدوار التقليدية. ويؤشر ذلك إلى أن المجتمع يعيش مرحلة انتقالية بين النسق التقليدي والنسق الحديث في تحديد أدوار المرأة والرجل داخل الأسرة والمجتمع.

١٢- هل يسبب العمل المشاكل مع الزوج

جدول رقم (١٢) هل يسبب العمل المشاكل مع الزوج

ت	الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية
1	نعم	21	42%
2	لا	29	58%



100%

50

المجموع

تشير نتائج الجدول إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة (٥٨%) يرون أن عمل المرأة قد يسبب مشكلات مع الزوج، وهو ما يعكس وجود تصورات اجتماعية ترى في عمل المرأة عاملاً ضاعطاً على العلاقة الزوجية. وقد تعود هذه المشكلات إلى عدة أسباب، من بينها زيادة الأعباء الملقاة على المرأة، وضيق الوقت المخصص للأسرة، إضافة إلى اختلاف الأدوار والتوقعات بين الزوجين، ولا سيما في المجتمعات التي ما تزال تتبنى أنماطاً تقليدية لتقسيم العمل داخل الأسرة.

في المقابل، ترى نسبة غير قليلة من المبحوثين (٤٢%) أن عمل المرأة لا يسبب مشكلات مع الزوج، وهو ما يدل على وجود اتجاه اجتماعي آخر أكثر تقبلاً لعمل المرأة، ويرتبط غالباً بوجود تفاهم ودعم متبادل بين الزوجين، فضلاً عن ارتفاع مستوى الوعي بأهمية مشاركة المرأة في العمل ودورها الاقتصادي والاجتماعي.

تعكس هذه النتائج حالة من التباين في المواقف الاجتماعية تجاه عمل المرأة داخل الأسرة، إذ ما يزال جزء من المجتمع يربط بين عمل المرأة وظهور مشكلات زوجية، في حين يرى آخرون أن هذه المشكلات ليست حتمية، بل تتوقف على طبيعة العلاقة الزوجية ومستوى التفاهم وتقاسم المسؤوليات.

ـ هل إن عمل المرأة يدفع المرأة للحد من الإنجاب :

ت	الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية
1	نعم	10	85%
لا	لا	40	15%
المجموع		50	100%

تبين النتائج أن الغالبية العظمى من المبحوثين (٨٥%) يرون أن عمل المرأة يؤدي إلى الحد من الإنجاب، وهو ما يشير إلى وجود قناعة اجتماعية واسعة بأن انخراط المرأة في سوق العمل يرتبط بتقليل عدد الأطفال. ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل، من أبرزها زيادة الأعباء والمسؤوليات الواقعة على المرأة العاملة، وصعوبة التوفيق بين متطلبات العمل والأسرة، إضافة إلى تأثير الظروف الاقتصادية وضيق الوقت. في المقابل، ترى نسبة محدودة (١٥%) أن عمل المرأة لا يؤدي بالضرورة إلى الحد من الإنجاب، وهو ما قد يعكس فهماً مختلفاً لدور المرأة، أو توفر دعم أسري ومؤسسي يساعدها على الجمع بين العمل والإنجاب.



تعكس هذه النتائج اتجاهًا اجتماعيًا واضحاً يربط بين عمل المرأة وتراجع معدلات الإنجاب، ما يدل على الحاجة إلى سياسات داعمة للمرأة العاملة، مثل توفير خدمات رعاية الأطفال، وإجازات الأمومة، وساعات العمل المرنة، بما يخفف من أثر العمل على قرارات الإنجاب.

١٤_ هل للزوج التحفيز الأكبر للمرأة على العمل .

جدول (١٤) يبين للزوج التحفيز الأكبر للمرأة على العمل

ت	الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية
1	نعم	45	90%
2	لا	5	5%
المجموع			100%

يوضح جدول (١٤) أن نسبة كبيرة من أفراد العينة تؤكد وجود تحفيز من الزوج للمرأة على العمل، إذ بلغت نسبة الموافقة ٩٠%، مقابل ٥% فقط أشاروا إلى عدم وجود هذا التحفيز. وتشير هذه النتائج إلى أن الزوج يُعد المصدر الرئيس للتحفيز والدعم المعنوي للمرأة في مجال العمل، الأمر الذي يسهم في تعزيز مشاركتها الاقتصادية واستمرارها المهني. كما يعكس هذا الدعم وعيًا متزايدًا بأهمية عمل المرأة ودورها في تحسين مستوى المعيشة الأسرية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي .

١٥_ ما خططك المستقبلية لتطوير عملك

ت	الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية
١.	تطوير مهارات المهنية	١١	٢٢%
٢.	الانتقال الى وظيفة افضل	٩	١٨%
٣.	التركيز على العمل الحر	١٠	٢٠%
٤.	التوقف عن العمل عند الاستقرار المالي	٢٠	٤٠%
المجموع			١٠٠%

تظهر نتائج الدراسة أن المحرك الأساسي للعمل لدى النسبة الأكبر من العينة هو تحقيق الأمان المادي، حيث تصدر خيار "التوقف عن العمل عند الاستقرار المالي" المرتبة الأولى بنسبة ٤٠%. وبالرغم من هذه النزعة المادية، تبرز رغبة قوية نحو الاستدامة والنمو المهني لدى بقية أفراد العينة؛ إذ يسعى ٢٢% منهم إلى "تطوير مهاراتهم المهنية" لرفع كفاءتهم، بينما يتوجه ٢٠% نحو "العمل الحر" و ١٨% يرغبون في "الانتقال إلى وظيفة أفضل". ويُستنتج من ذلك أن العمل لدى الغالبية يُعد



وسيلة استراتيجية لبلوغ الاستقرار المالي، مع وجود طموح ملموس لتحسين الوضع المهني وبناء مسارات مهنية مستقلة ومطورة.

المبحث السادس: نتائج الدراسة الميدانية

أولاً: نتائج الدراسة الميدانية :

٥. من خلال الدراسة الميدانية يتبين لنا أن للمرأة دوراً في العمل خارج المنزل من أجل الراتب الشهري وبنسبة ٩٦%.
٦. من خلال الدراسة الميدانية يتبين لنا أكثر الأسباب التي تمنع المرأة من العمل هي الأسباب الاجتماعية وبنسبة ٦٠%.
٧. من خلال الدراسة الميدانية يتبين لنا أن عمل المرأة يدفع المرأة للحد من الانجاب وبنسبة ٨٥%.
٨. من خلال الدراسة الميدانية يتبين لنا **يبين** للمرأة حق في العمل مثل الزوج ٦٦%.
٩. من خلال الدراسة الميدانية يتبين **يبين** للزوج التحفيز الأكبر للمرأة على العمل وبنسبة ٩٠%.

ثانياً: الاستنتاجات

١. المرأة العاملة تعد عنصراً أساسياً في الاستقرار الاقتصادي للأسرة.
٢. دخل المرأة يساهم في تغطية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن والتعليم والرعاية الصحية.
٣. يقلل الاعتماد الكامل على المعيل الرئيسي ويزيد القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية.
٤. مشاركة المرأة في العمل تعزز تنوع مصادر الدخل للأسرة.
٥. تساهم المرأة في الادخار والاستثمار طويل المدى، ما يدعم الاستقرار المالي المستدام.
٦. المرأة العاملة تعتبر رافداً اقتصادياً مهماً يدعم التخطيط المالي للأسرة ويزيد مرونتها في مواجهة التحديات.
٧. دعم مشاركة المرأة في سوق العمل يساهم في رفع مستوى معيشة الأسرة وتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد.

ثالثاً: التوصيات

١. تشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل: يجب وضع سياسات وطنية ومحلية تهدف إلى زيادة فرص عمل المرأة، بما يساهم في دعم دخل الأسرة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
٢. توفير برامج تدريب وتأهيل مهني للمرأة: تنمية مهارات المرأة العملية والاقتصادية يزيد من كفاءتها في سوق العمل، ويتيح لها فرصاً أفضل للدخل وتحقيق مساهمة فعّالة في الأسرة.



٣. تعزيز الخدمات المساندة للمرأة العاملة: توفير خدمات مثل رياض الأطفال، إجازات الأمومة المرنة، وساعات عمل مرنة يساعد المرأة على التوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة، ما يضمن استمرار مساهمتها الاقتصادية.

٤. زيادة الوعي المجتمعي بأهمية عمل المرأة: من خلال حملات توعية وورش عمل، لتقليل القيود الثقافية والاجتماعية، وتعزيز تقدير دور المرأة في دعم الاقتصاد الأسري.

٥. تشجيع الادخار والاستثمار الأسري: توجيه المرأة إلى أساليب مالية ذكية، مثل التخطيط المالي، الادخار، واستثمار جزء من دخلها لدعم استقرار الأسرة المالي على المدى الطويل.

٦. إجراء الدراسات والبحوث المستمرة: دعم الدراسات الأكاديمية والميدانية لقياس أثر المرأة العاملة على الاستقرار الاقتصادي للأسرة، وتوفير بيانات حديثة تساعد في وضع سياسات فعّالة.

المصادر

١. إبراهيم، إبراهيم (٢٠٠٨). التنشئة الاجتماعية وتطبيقاتها في علم الاجتماع. دار الفكر، عمان.
٢. ابن خلدون، عبد الرحمن (٢٠١١). علم الاجتماع التربوي. الجامعة الأردنية، عمان.
٣. الخطيب، أحمد (٢٠١٠). دراسات في علم الاجتماع. دار المسيرة، عمان.
٤. الربيعي، عبد الأمير (١٩٧٧). الأسرة الريفية. القاهرة: مصر.
٥. النعيمي، إبراهيم (١٩٦٤). الأسرة. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.
٦. عزيز، فائز الصباغ (٢٠٠٥). علم الاجتماع. مركز دراسات الوحدة العربية، عمان.
٧. الهاشمي، بهاء الدين (٢٠١٤). علم الاجتماع. دار المسيرة، عمان.
٨. الخولي، أنور (١٩٨٤). الأسرة والمجتمع. دار النهضة العربية، بيروت.
٩. الخولي، أنور (١٩٨٣). الزواج والطلاق. دار النهضة العربية، بيروت.
١٠. شمس، شمس الدين (٢٠٠٧). التقويم التربوي. دار الكتب العلمية، القاهرة.
١١. عمر، عبد الكريم (٢٠٠٥). مناهج البحث العلمي. دار الفكر، القاهرة.
١٢. الشردان، عبد الله (٢٠٠٨). علم اجتماع التربية. دار الشروق، عمان.
١٣. صقر، ناصر (٢٠٠٤). مشكلات الأسرة. مكتبة وهبة، مصر.
١٤. العراقي، حسن يوسف (٢٠١٨). التنشئة الاجتماعية المعاصرة. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
١٥. عبد الواحد، علي (١٩٥٦). الأسرة والمجتمع. دار المعارف الجامعية، القاهرة.
١٦. عبد الرحمن، محمد حسن (٢٠١١). علم النفس التجريبي. دار صفصاف للطباعة والنشر، دمشق.
١٧. عمر، عمر عبد الله (١٩٨٢). الطلاق في الإسلام. مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٨. محمد، خير الزركان (٢٠١٢). المرأة بين الزواج والطلاق في المجتمع العربي الإسلامي. دار الكتاب العربي، بيروت.



١٩. قاموس المعاني. (د.ت). المعاني العربية المعاصرة. <https://www.almaany.com>.

٢٠. العبيدي، إياد جاسم محمد (٢٠١٠). فرق البحث العلمي. دار دجلة، عمان.

٢١. أحمد، أحمد وسمر وآخرون (٢٠١٩). مناهج البحث العلمي من التقليد إلى التمكين. دار اليازوري، عمان.

٢٢. عمر، محمد حسن (٢٠٠٠). علم اجتماع الأسرة. دار الشروق، القاهرة.

٢٣. زين الدين، نبيل (٢٠٠٩). الطلاق ومشكلات الزواج. دار رسلان، دمشق.

٢٤. محمد، هدى ياسين، ومحمد، باسم، والإسكندري، محمد مبارك (٢٠٠٢). سيكولوجية الأسرة العربية. دار البلاغ للطباعة والنشر، جدة.

٢٥. وزارة التخطيط العراقية. (٢٠٢١). المرأة وسوق العمل في العراق: الواقع والتحديات. تقرير الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد.

References

26. Ibrahim, I. (2008). Socialization and its applications in sociology. Amman: Dar Al-Fikr
27. Ibn Khaldun, A. R. (2011). Educational sociology. Amman: University of Jordan Press
28. Al-Khatib, A. (2010). Studies in sociology. Amman: Dar Al-Masirah
29. Al-Rubaie, A. A. (1977). The rural family. Cairo: Egypt
30. Al-Nuaimi, I. (1964). The family. Cairo: Arab Book House for Printing and Publishing
31. Aziz, F. A. (2005). Sociology. Amman: Arab Unity Studies Center
32. Al-Hashimi, B. D. (2014). Sociology. Amman: Dar Al-Masirah
33. Al-Khouli, A. (1984). Family and society. Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabiya
34. Al-Khouli, A. (1983). Marriage and divorce. Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabiya
35. Shams, S. D. (2007). Educational evaluation. Cairo: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya
36. Omar, A. K. (2005). Scientific research methods. Cairo: Dar Al-Fikr
37. Al-Shardan, A. (2008). Sociology of education. Amman: Dar Al-Shorouk
38. Saqr, N. (2004). Family problems. Egypt: Wahba Library
39. Al-Iraqi, H. Y. (2018). Contemporary socialization. Baghdad: General Cultural Affairs House
40. Abdulwahid, A. (1956). Family and society. Cairo: Dar Al-Ma'arif Al-Jami'iya
41. Abdulrahman, M. H. (2011). Experimental psychology. Damascus: Safsaf Publishing & Printing House
42. Omar, O. A. (1982). Divorce in Islam. Beirut: Al-Resalah Foundation
43. Zarkan, K. M. (2012). Women between marriage and divorce in the Arab Islamic society. Beirut: Arab Book House
44. Almaany Dictionary. (n.d.). Contemporary Arabic meanings
45. <https://www.almaany.com>



46. Al-Obaidi, I. J. M. (2010). Scientific research teams. Amman: Dar Dijlah
47. Ahmed, A., Samar, & Others. (2019). Scientific research methods: From imitation to empowerment. Amman: Al-Yazouri Publishing House
48. Omar, M. H. (2000). Sociology of the family. Cairo: Dar Al-Shorouk
49. .Zain Al-Din, N. (2009). Divorce and marital problems. Damascus: Dar Raslan
50. Mohammed, H. Y., Mohammed, B., & Al-Iskandari, M. M. (2002). Psychology of the Arab family. Jeddah: Dar Al-Balagh
- 51..Ministry of Planning – Iraq. (2021). Women and the labor market in Iraq: Reality and challenges. Central Statistical Organization Report, Baghdad



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

JOBS



مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science



Print -ISSN 2306-5249

Online-ISSN 2791-3279

العدد السابع والثلاثون

٢٠٢٦ م / ١٤٤٧ هـ



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية